بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بحثية بعنوان:

حماية حقوق الانسان في زمن الاضطرابات والازمات والكوارث

(فيضان نهر النيل وجائحة كرونا في ولاية الخرطوم ٢٠٢٠م)

ملازم شرطة:

وهبة عز الدين خضر الأمين

٢٠٢١م

حماية حقوق الإنسان في زمن الإضطرابات والأزمات والكوارث

مدخل

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (The Universal Declaration of Human Rights) هو أول ميثاقٍ قانوني دوليّ اتفقت عليه بلدان العالم، يشتمل على ثلاثين بنداً تفصِّل مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي مفصله وملزمه يتمتع بها الجميع بلا استثناء دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغــة أو الــدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر. وهي حقوق مترابطه وغير قابله للتجزئة ويحق للناس المشاركة والتشاور في القرارات الخاصة بحماية حقوقهم

حقوق الإنسان(Human Rights) تشكل الإطار القانوني لجميع الأعمال الإنسانية ولا يوجد إطار قانوني آخر لتوجيه هذه الأنشطة. وهي تضمَن الحدِّ الأدنى والضروري في حفظ حياة الإنسان وحقه في تأمين حياة كريمه، على مستوى حاجاته الأساسية كالطعام والمسكن والتّعلُّم والشعور بالامن أو على مستوى حرياته في اختيار أسلوب الحياة وحرية التعبير، وقد وضعت لجنة الأمم المتحدة المتّصلة بحقوق الإنسان أليات لتعزيز تلك الحقوق وحمايتها من الاعتداء إو الإنتهاك من قبل أي جهةٍ أقوى أو سُلْطَةٍ أعلى، وتقوم بالاستجابة لشكاوى الأفراد بالتحقيق والمراقبة وتقديم التقارير العامة عن التحديات التي تواجهه عملها في جميع دول العالم (Beman, 2008).

الإضطرابات السياسية أو الإجتماعية والأزمات والكوارث الطبيعية هي مظاهر أو حوادث قوية واسعة الانتشار تُسبب خسائر جسيمة في الأرواح أو في الممتلكات وتترك أضراراً ماديه أو بيئيه واسعة النطاق. رغم تمكن العلماء من معرفة بعض المؤشرات قبل حدوث الكوارث الطبيعية، لكن كثيرا ما تكون آثار الكارثة أعظم مما تنبأ به العلماء، مما يصعب تلافيها وأخذ الاحتياطات اللازمة للحد من أخطارها قدر الإمكان، وقد لا يستطيع الإنسان إيقاف الكوارث نهائيا لكن من الممكن تخاذ بعض الاحتياطات للحد من آثارها وإعادة إعمار المناطق المنكوبة (سيد، ٢٠١٨).

الكوارث الطبيعية قد تكون من صنع الطبيعه مثل الفيضانات المُدمرة الأكثر حدوثًا في المناطق المدارية حيث تندفع مياة السيول والأمطار تتغمر المباني والمحاصيل الزراعية وقد تُتسبب في إزالة مدن كاملة.

الكوارث البيولوجية هي انتشار الأوبئة والأمراض المُعدية التي قد تقضي على أعداد كبيرة جدًا من البشر في وقت قصير جدًا إذا لم يسيطر عليه بطريقة صحيحة، خاصة مع عدم توفر المضاد اللازم

للقضاء عليها مثل جائحة كورونا مرض السارس والكوليرا والطاعون. وهناك كوارث يتسبب بها الإنسان مثل حوادث النقل والتلوث البيئي التى تحدث في التجمعات البشرية أو بالقرب منها.

تترتب على تلك الكوارث تحديات ومشاكل ذات طابع إنساني وفقاً لمدى ضعف السكان والقدرة المحلية على الاستجابة للحالآت الطارئة، تؤثر في قدرة السكان على الحصول على الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والتعليم والرعاية الصحية، وعليه تسوء الأوضاع المعيشية وتكثر الأمراض وينعدم والدعم الطبي. ويحدث نوع من التشرد الداخلي القسري للناس داخل بلدهم نتيجه لأضطرارهم تغيير أماكن إقامتهم المعتادة. والوحدات السكنية المؤقتة سواء كانت خيام أو ملاجي أو غيره، تصنع بيئة نفسية جديدة تماماً يفتقد فيها الأفراد القدره على التكيف والشعور الأمن النفسي والإجتماعي والأمان.

إن جزء كبيرا من السكان لم يفقدوا منازلهم فقط ولكن فقدوا أيضا ممتلكاتهم وأوراقهم الثبوتية ووثائقهم وشهادات الميلاد والزواج وبالتالي فقدوا الحق في المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية. تؤثر في الحق في الحياة وفي الصحة وفي المأوى والأمن وحتى في الوصول إلى العدالة، وتظهر أنواع من التمييز الإجتماعي والسياسي. ومهددات الخطف أو الاغتصاب والاتجار بالبشر. ويكون التأثير أسوأ على الفئات الضعيفة مثل المسنين والأطفال والأقليات الأثنية والأشخاص ذوو الإعاقة.

حقوق الإنسان تري إن الأشخاص المتضررون أصحاب حقوق وليسوا مجرد متلقين للصدقة، لا بد من وضع آليات قوية لحماية حقوقهم وضمان سلامتهم وأمنهم وحريتهم، من خلال مساعدات إنسانية فورية وطويلة الأجل للإعمار وإعادة التوطين. وعند الاستجابة للطوارئ تؤخذ في الحسبان الأنماط الثقافية والإجتماعية للمناطق المنكوبه. ومراعاة الفروق في الإحتياجات الخاصة وفقا للنوع ذكر أو أنثي. وكثيرا ما يبني السكان المتضررون مجتمعاً محلياً جديداً بأنفسهم، لذا وجب منحهم الحق في المشاركة في تخطيط السياسات المتعلقة بإعادة توطينهم وتقييمها.

أثناء الأزمات والكوارث تحدث إنتهاكات لحقوق الإنسان أو قد تتفاقُم قضايا موجودة أصلاً، في حالآت الطوارئ تشمل إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية فقرات تسمح بتعليق بعض بنودها في حالات في حدود ما يتطلبه الوضع ريثما يعود إلى حاله الطبيعي، وهي تدابير طارئة قانونية وضرورية وغير تمييزية، تم تقييدها بجملة من الضمانات والشروط والضوابط الشكلية والموضوعية التي تكفل عدم ممارسة هذا الحق في سوء الإستخدام والتعرض الى حقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء.

الدول والحكومات حينما تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ فإنها تعرف جيدا بأنها تخاطر بالحقوق والحريات، ويجب عليها أولا أن تكون شفافة تشرح للناس المتضررين ما تعنيه حالة الطوارئ وكم

من المتوقع أن تظل سارية. كما يجب عليها معرفه إتجاهاتهم وأراءهم في ما تفعل لتفسير كثير من المواقف واعطاءها معنى ودلالة. وبالتالي تعمل على احترام مشاعرهم وخصوصياتهم وكراماتهم ونيل رضاهم بما يشجعهم على المشاركة في إنجاح تلك التدابير بإعتبارها أفضل نهج ممكن للتدخل لحمايتهم من المخاطر المتوقعه بإختلاف أنواعها حيث يشعر بالتجانس والتوحد مع الجماعة.

حالات الطوارئ الإنسانية أصبحت اليوم متعددة الأبعاد وتتطلب استجابة منسقة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والأجهزة الرسمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد المتطوعين.

جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة الأمنية الرسمية يمثل أهم الآليات الوطنية التي تعمل على مراقبة الأحوال العامة للمواطنين بدأ من تطبيق القوانين العامة التي تُقرها الجهات التشريعية في الدولة الى ردع أي فرد أو أي جهة كانت من تخالف تلك القوانين أو تطلب من الآخرين مخالفتها.

ضمان مبادئ حقوق الإنسان في أي مكان من العالم، الشرطه لهما أحقية التدخل في الأوقات الحرجة وصلاحية التصرف بما يحفظ حياة الناس وحقوقهم وصونها والدفاع عنها وتوفير الضمانات الكفيلة برعايتها. وتعتمد الشرطه نهج قائم على حقوق الإنسان في إجراءات التأهب لحالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية. وفي أوقات التصدي للأزمات والكوارث ووضع آليات قوية للضبط عند التصدي للكوارث، وتجنب حصر التدخلات في أنشطة محددة لا تستجيب للمشكلة إلاّ جزئياً.

عام (٢٠٢٠) تعرض السودان الى كارثة طبيعية هي السيول والفياضانات، كما تأثر بكارثة بيولوجية صحية صنعت أزمه عالمية هي جائحة كورونا، في هذا البحث يحاول الباحث التعرف على حماية حقوق الإنسان أثناء كارثة الفيضانات وأزمة كورونا، والتعرف على دور قوات الشرطة في التعامل معها من منظور حقوق الإنسان.

أهمية البحث

الأهمية النظرية للبحث ترتكز على طبيعة موضوع حقوق الإنسان الذي تتعامل معه، وعلى طبيعة الشريحة الإنسانية التي يتم تقييم عملها وهي قوات الشرطه.

هدف البحث

يهدف البحث الى إلقاء الضوء على حماية حقوق الإنسان في زمن الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية ومعرفة درجة إختلاف إتجاهات الناس في الممارسات الشرطية اللازمة لتلك الحماية. من خلال أربعه أبعاد أساسية هي الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الأمن. كما يهدف البحث إلى معرفة تأثر إتجاهات الناس بالمتغيرات الديمغرافية مثل النوع والعمر والمستوى التعليمي ومكان السكن (مدينه، ريف) على إتجاهاتهم نحو حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطه.

مشكلة البحث

على الرغم من المحاولات الجادة والمستمرة في مجال حماية حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعى بها والإسهام فى ضمان ممارستها، ولكن أثناء الكوارث والأزمات تتأثر تلك الحقوق وقد تنعدم تماما في بعض دول العالم. تتمثل مشكلة هذا البحث في ثلاث أسئلة رئيسة هي:

١. ما هي السمة العامة في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطه؟
٢. هل هناك فروق في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطه بأختلاف أبعاد الإستبيان الأربعه (الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الأمن)؟
٣. هل هناك فروق في متوسط إتجاهات عينة الدراسة تعزى لأختلاف المتغيرات الديمغرافية التى تتمثل في النوع (ذكر، أنثى) العمر/المستوى التعليمي /مكان السكن(مدينه، ريف)

فروض البحث

١. حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة تتميز بالإنخفاض.
٢. هناك علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا وأداء رجال الشرطة.
٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة وفقا لمتغير النوع (ذكر/أنثى).

٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة وفقا لمتغير العمر.

٥. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

٦. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة وفقا لمتغير السكن (حضر/ ريف).

عينة البحث

تم إختيارها بالطريقة العمدية الحكمية وهي عبارة عن عينة غير احتمالية يتم اختيار مفرداتها على أساس قدرة الفرد على إعطاء المعلومات النوعية التي يحتاجها الباحث عندما يكون بعض الناس يملكون المعلومات التي يريدها. وتتكون من (٧٠٠) من المواطنين المتضررين بالفيضانات وبجائحة كورونا في محليات ولاية الخرطوم.

منهج البحث

هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على الدراسة الميدانية. ويعتمد هذا المنهج في كل البحوث الوصفية في المجالات الأجتماعية، لأنه يقدم معلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المختلفة، ويتناولها بالتحليل والتفسير. ويعمل على أكتشاف المعاني والعلاقات الخاصة بها لتصحيح هذا الواقع أو إستكماله أو إستحداث معرفة جديدة فيه.

أدوات البحث

الاستبيان من تصميم الباحث كأداة علمية متبعة في هذا النوع من البحوث، والاستعانة بها بهدف قياس الواقع الحالي للأتجاهات نحو حماية حقوق الإنسان في زمن الأزمات والكوارث المقدمه بواسطة الشرطه.

حدود البحث

الحدود المكانية:تحدد بحدود ولاية الخرطوم الجعرافية التي حددها قانون الحكم المحلي لعام (٢٠٠٧)، وتشمل سبع محليات هي الخرطوم وجبل أولياء وأمدرمان وكرري وأمبده وبحري وشرق النيل.

الحدود الزمانية:إجراءات البحث الميدانية كانت في الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر من العام(٢٠٢٠).

هذه البحث ترهن نتائجه وفقا للحدود التى تم فيها البحث وبالمنهج المستخدم وبالعينة التي تم إختيارها.

نطاق البحث

نطاق هذا البحث ينحصر فى دراسة حماية الحقوق في وقت الأزمات والكوارث المقدمة من قبل الشرطه دون التعرض لحقوق الانسان في أوقات السلم.

مصطلحات البحث

الكوارث:

الكارثة هي اضطراب خطير يحدث خلال فترة قصيرة نسبيًا يتسبب في خسائر بشرية ومادية واقتصادية وبيئية واسعة النطاق، والتي تتجاوز قدرة المجتمع على التغلب عليها باستخدام موارده الخاصة.

الفيضانات *(flood)*:

هو تجمع أو تراكم قدر كبير من المياة التى تغمر الأرض ويمكن أيضا أن تحدث فيضانات عندما تكون قوة جريان الأنهار بدرجة كبيرة وتوجد أنعطافات أو تعرجات في المجرى فتتدفق المياه، ويسبب اضرارا على المنازل والمتاجر المحادية لهذه الأنهار(أوكونور،٢٠٠٤)

جائحة كورونا (كوفيد-١٩) :

هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً حاليًا لمرض فيروس كورونا (٢٠١٩) وترتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة، بدأ من مدينه وواهان في الصين. في (٣٠) يناير (٢٠٢٠)أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي.

الاتجاه:

هو بناء افتراضي إيجابي أو سلبي عباره عن أحكام يصدرها الإنسان، تمثل درجة حبه أو كرهه لموضوع الاتجاه. الذي قد يكون شخص أو فكرة أو شيء معين. فهو حالة من الاستعداد النفسي والعقلي تثير الدوافع التي تؤدي دورا أساسيا في ضبط وتوجيه السلوك. وتتكون الاتجاهات نتيجة خبرة مباشرة أو تعلم بالملاحظة من البيئة (الموسوعة الحرة، ٢٠١٠)

قوات الشرطه:

هي جهاز قومي احترافي يتميز بالانضباط كقوة نظامية ويتحلى بالمهنية كجهاز فني، يتبع لوزارة الداخلية يمثل قوات نظامية التكوين مهمتها خدمة امن الوطن والموطنين ومكافحة الجريمة ودرء الكوارث والحفاظ علي اخلاق المجتمع وآدابه ونظامه العام، تودي واجباتها في نزاهة وفقا للقانون والمعايير القومية والدولية (قانون الشرطة القومية، ٢٠٠٨).

الإطار النظري

الإطار النظري للدراسة يستند على مفاهيم النظرية المعرفية التي تؤكد إن السلوك الانساني ليس محدداً بموقف مباشر يحدث فيه، ولكن الأنسان يستجيب وفقا لطبيعة فهمه وادراكه لهذا الموقف، وعليه فان النظرية المعرفية تعطي الشخص درجة كبيرة من الاستقلالية في السلوك وفي طريقة التفكير. كما ترتكز الدراسه على محورين أساسين هما: فيضان نهر النيل وجائحة كورونا

أولا: فيضانات نهر النيل

يحدث الفيضان بعد سقوط الأمطار بغزارة في أرض شديدة الجفاف وصلبة لا يمكن للمياه أن تتخللها. أو نتيجة لعواصف رعدية شديدة أو أعاصير مدارية أو نظم ضغط منخفض كبيرة. وإرتفاع معدل الفيضانات يحدث نتيجة للمتغيرات المناخية. وتأتي في عدد من الأشكال تبدأ من الفيضانات الخاطفة الصغيرة وتنتهي بالمياه التي تغطي مساحات شاسعة من الأراضي، وجميع السهول الفيضانية عُرضة للفيضانات مما يؤدي الى تدمير التوازن البيئي ووقوع الكوارث الطبيعية بمختلف أنواعه،ا

رصد وتحسين فرص الإنذار المبكر من الفيضانات تعتبر قضية عابرة للحدود، لا يمكن أن تتحمل مسؤوليتَها دولةٌ واحدة، ولكنها أمرٌ يتطلب تعاوناً بين دول المنبع وباقي دول حوض النيل. لسد المنافذ التي توفرها الطبيعة لمياه الأمطار الزائدة والفيضانات سواء من خلال بناء السدود أو غيره، وإلا فستكون الآثار وخيمةً.

في السودان موسم الأمطار الخريفية العادي يبدأ في يونيو ويستمر حتى أكتوبر من كل عام، وتهطل عادة أمطار غزيرة في هذه الفترة، تواجه البلاد بسببها فيضانات وسيول شديدة سنويا. كما إن ارتفاع درجة الحرارة والإنخفاض التدريجي في مستوى مياه نهر النيل والتغيّر المناخي يزيد من حدة المخاطر، حتى إن كمية قليلة من الأمطار قد تتسبب بكارثة.

في (٤) سبتمبر من العام (٢٠٢٠) تتسبب غزارة هطول الأمطار على الهضبة الإثيوبية وأجزاء عديدة من السودان في زيادة مستويات المياه في النيل الأزرق، متزامنا مع فيضان مرتفع للغاية في النيل الأبيض مما أدي إلى إرتفاع منسوب مياه النيلين اللذَين يلتقيان في العاصمة الخرطوم إلى (١٨) مترًا، وهو مستوي لم يشهد منذ بدء رصد مستوى المياه في النهر عام (١٩٠٢). كما فاض نهر القاش في الشرق بسبب المياه المتدفقة عليه من السهول الإثيوبية.

أعلن المجلس القومي للدفاع المدني بالسودان إن مستوي الفيضانات في السودان وصل الى أعلى مستوى منذ (١٠٠) عام. وناشد مقرر غرفة طوارئ الخريف المواطنين بضرورة أخذ الحيطة والحذر ومراقبة الجسور في ظل التذبذب في مناسيب النيل. وأعلن مجلس الدفاع والأمن السوداني حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد بإعتبارها منطقة كوارث طبيعية، وجه رئيس مجلس السيادة السوداني السلطات بإنشاء غرف طوارئ خاصة لترتيب مساعدات للمواطنين المتضررين من السيول والفيضانات.

الولاية الشمالية بالسودان كانت هي أكثر الولايات تضررا وشهدت معظم أجزاءها انهيارا كليا، بالإضافة الى غرق قرية كاملة تبعد نحو (٤٠) كيلومترا شمال العاصمة الخرطوم التى غمرت المياه شارع النيل فيها وتدفقت إلى محيط القصر الرئاسي ومجلس الوزراء، بالإضافة الى خسائر كثيره في الأرواح بسبب إنهيار المنازل والغرق والصعق الكهربائي. وخسائر كبيرة في الممتلكات وفي الأراضي الزراعيه ونفوق آلاف من رؤوس الماشية. كما أسفرت عن تدمير الكثير من المنازل جزئيا أو كليّا والمرافق العامه مثل المدارس والمراكز الصحية ومكاتب الحكومة. كما ألحقت الفيضانات الأضرار بالبنية التحتية الحيوية وتعرض الطريق الرابط بين ميناء السودان ومدينة طوكر إلى الدمار مما أدى إلى عزل المدينة. كما تم إغلاق الطرق الرئيسيه لمدة خمسة أيام.

في ولاية القضارف دمرت الفيضانات والأمطار الغزيرة القوية ألآف من الخيام في معسكرات اللاجئين الذين هربوا من النزاع المسلح في منطقة تيقراي بشمال إثيوبيا وأصبح الآلاف عالقون في ظروف خطيره بسبب تدهور الأوضاع نسبة للأحوال الجوية. كان مفجعًا هو سماع صراخ الأشخاص ورؤيتهم يركضون في أنحاء المعسكر بحثًا عن ملجأ في منتصف الليل يتشاركون فيها الخيام مع الآخرين أو في الملاجئ الجماعية. رغم كل التدابير المتخذة تضرر حوالي (٣٠) مرفقا صحيا وإنسحب عمال الإغاثة مما أظهر مخاوف صحية، وإتجه بعض اللاجئون إلى معسكر آخر في الولاية هو معسكر الهشابة. ولم يجد بعض الآخر خيار سوى مغادرة المعسكر والإتجاه الى نقطة العبور بين السودان وإثيوبيا للعوده منطقة النزاع مره أخرى.

طلب السودان من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقديم المساعدة العاجلة من صندوق الطوارئ المخصص لحماية التراث العالمي. لحماية المناطق الأثرية على طول مجرى النيل شمال الخرطوم التى تتعرض لتهديد غير مسبوق من الفيضانات. بعد أن غمرت المياة أجزاء من الحمام الملكي في مدينة مروي الأثرية وفي نبته وفي منطقة البجراوية التي كانت في ما مضى

عاصمة للمملكة المروية شمال الخرطوم حيث أهرامات مروى الشهيرة والمدينة الملكية لهذه الإمبراطورية المركزية التي حكمت من سنة (٣٥٠) قبل الميلاد إلى سنة (٣٥٠) ميلادية، وكانت أراضيها تمتد في وادي النيل لمسافة (١٥٠٠) كيلومتر من جنوب الخرطوم وصولا إلى الحدود المصرية وهي مناطق مسجلة ضمن التراث العالمي.

بسبب الفيضانات الأمطار الغزيرة لجأ السكان في بعض المناطق إلى اللجوء إلى المدارس القريبة قبل موعد إعادة فتحها مباشرة بحثًا عن مأوىً ولحماية أنفسهم وأطفالهم. وأحتاج الآف الأشخاص الى المساعدة المنقذة للحياة وإلى المأوى وإلى الإمدادات الغذائية. ونتيجه لنقص خدمات الصرف الصحي ظهرت العديد من الأمراض المنقولة بالنواقل مثل الملاريا والكوليرا وحمى الضنك والشيكونغونيا.

ثانيا: جائحة كورونا

لا يميز فيروس كورونا بين البشر على أساس النوع أو القومية أو الدين أو العقيدة، لم يفرق بين امرأة ورجل، ولا بين غني وفقير، وكأنه، رغم ما سببه من ضرر وأذى يريد أن يذكّر الجميع بقيم العدل والمساواة، وبضرورة احترام الإنسان وحقوقه من دون تمييز كي ينبه سكان هذا الكوكب بوحدة المصير وبضرورة الانفتاح والتفاعل والتكاتف للانتصار معاً لحياة كريمة وآمنة.

هناك من يري إن فيروس كورونا مجرد وسيلة جديدة من وسائل الصراع على السلطة والثروة من أجل تعزيز الهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى وإعادة إنتاج مجتمعات جديدة تخفف الأحمال على مصالحها وامتيازاتها، لذلك لا بد من ضرورة مقاومة الإجراءات ومختلف التدابير التعسفية المتخذة رصد حقوق الإنسان في بعض البلدان يمكن يؤدي توفير ذريعة لاعتماد تدابير قمعية لأغراض لا علاقة لها بالوباء تفضي مع الزمن إلى استباحة الحريات الشخصية تحت ذريعة حماية الصحة العامة.

انتشار جائحة كورونا يشكل تهديداً للبشرية، فإن الضرورة الملحة هي حماية الحق في الحياة باعتباره أحد الحقوق الأساسية لوجود الإنسان ذاته التى الا يعلو عليها أي شعار، وإن تم ذلك على حساب بعض الحقوق الأخرى، مسوّغين بذلك كافة القيود التي تفرضها الحكومات على جوانب من حريات الأشخاص مادامت تساعد على تفادي المخاطر التي تتعرض لها حياة المواطنين عموماً.

أزمة جائحة كورونا دفعت حكومات عديدة الى إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة وحظر التجوال الجزئي والكلي شملت الحجر الصحي والتباعد الجسدي والاجتماعي وفرض قيود على حرية التنقل والسفر، وقف بعض الأعمال والمهن والتكيف مع أساليب جديدة للعمل عن بعد، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة عبر المنصات الالكترونية.

كشفت بعض التقارير إن بعض الدول بما فيها الديمقراطية عملت على تطبيق حالة طوارئ صحية تسمح لها باتخاذ تدابير وقوانين استثنائية سنّت في ظل حالة إجماع وطني قسري لتبرير تعطيل القانون وحيازة السلطة المطلقة بدعوى حماية الصحة ومنحت السلطات التنفيذية مساحاتٍ واسعةً للتحرّك لتقييد الحريات بما فيها الشخصية وحق التظاهر بمنع التجمعات مما يمثل إنتهاكا واضحا لحقوق الإنسان.

في (٢٣) أبريل (٢٠٢٠) قدم الأمين العام للأمم المتحدة كلمه عن حقوق الإنسان ذكر إن جائحة كرونا ليست حالة من حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة فحسب، بل هي أكثر من ذلك بكثير تمثل أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية وأزمة إنسانية أخذت تتحول بسرعة إلى أزمة لحقوق الإنسان.

ردت منظمة العفو الدولية إن انتهاكات حقوق الإنسان تعوّق، بدلًا من أن تيسر، الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة وتقوض كفاءتها. مع إن مصدر التهديد هو الفيروس، وليس الإنسان. فالفيروس يهدد الجميع، وحقوق الإنسان تسمو بالجميع

رغم إن إحترام حقوق الإنسان يصبح أكثر أهمية في أوقات الازمات والكوارث التي تمر بها الشعوب. لكن خلال أزمة كورونا تراجعا في تلك الحقوق وأصبحت مخاطر الاستجابات الأمنية الشديدة للحد من الجائحة تتيح ذريعة لاعتماد تدابير قمعية لأغراض لا صلة لها بإنتشار الجائحة.

التطبيقات الالكترونية في (١٣) مايو (٢٠٢٠) أفادت هيومن رايتس ووتش أن تتبع حالات المشتبه في حملهم للفيروس التي تستخدمها الحكومات لمواجهة أزمة جائحة كرونا، سيمنح ضوء أخضر لاقتحام الحياة الخاصة للناس، كما إن الاستمرار في تطبيقها لفترة طويلة قد يعطي الشرعية لنظام مراقبة جديد، لتحركات الناس لا علاقة لها بحالة الطوارئ. وإن تطبيقات تتبع مواقع الهاتف المحمول مع سهولة الوصول إلى الموقع الجغرافي للمستخدم تشكل خطرًا على حقوق الإنسان وتهدد خصوصيته الشخصية. وقد أُجبر الكثيرين في العالم على ارتداء سوار المعصم المرتبط بتطبيق الهاتف الذكي لتنبيه السلطات في حالة قيام الشخص بكسر الحجر الصحي.

انتقدت مفوضية حقوق الإنسان استعمال الشرطة الهندية الهراوات بطريقة مهينة في الشوارع لمعاقبة الناس بدعوى خرقهم إجراءات الحجْر الصحي والخروج من منازلهم. وتم إلصاق شعارات على أبواب منازل المعزولين لضمان التزامهم بالحجْر. وتم وضع ختم على أيادي من خضع للحجْر بحبر لا يمحى يوضح تاريخ نهاية الحجر الصحي. وفي الصين قامت الحكومة بتركيب كاميرات مراقبة تلفزيونية على أبواب غرف المعزولين لضمان عدم مغادرتهم لها.

ظروف الاحتجاز في السجون تشكل انتهاكاً للمادة (٣) من إتفاقية حقوق الإنسان، التى تجعل الابتعاد الاجتماعي مستحيلًا في مناطق مغلقة كثيرا ما تفتقد الى النظافة والصحة وبالتالي السجناء هم أكثر عرضة لمخاطر جائحة كورونا، مما يعني إنتهاك الحق في الحياة والحق في الصحة. كما إن إجراءات الحجر الصحي المنزلي منعت أقارب السجناء من حقهم في الزياره مما أدى الى عدم توفر الطعام الصحي الذي يجلبونه عادة الى السجن.

طالبت لجنة الأمم المتحدة لمنع التعذيب الحكومات بأن تقلل تعداد السجناء كلما أمكن من خلال تطبيق برنامج للإفراج المبكر والمشروط والمؤقت، بسبب تدهور كما أصدرت منظمة الصحة العالمية إرشادات للسجون ومراكز الاحتجاز حول كيفية التحضير للجائحة. وأفرجت مجموعة من الدول عن بعض السجناء لتخفيف ازدحام النساء الحوامل والمسنين والأطفال المحتجزين في جرائم غير عنيفة.

هناك تفاوتاً وتبايناً في استغلال هذه الفرصة بين بلد وآخر تبعاً لطبيعة نظامه السياسي وأيضاً لمدى انتشار فيروس كورونا فيه. وصدرت كثير من القرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى من شأنها التأثير على قدرة مئات الآلاف من الناس في تخطي هذه الفترة

تداعيات أزمة جائحة كورونا التخبط في القرارات الحكومية وسوء التخطيط لما هو مقبل وعدم إدارة المبالغ التي رُصدت بنزاهة من قبل الدولة أظهرت الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع نفسه وستزداد هذه الفجوة وآثارها على الطبقات المتوسطة والفقيرة بعد عودة الناس إلى حياتهم العادية.

قطاع التعليم: بقاء الطلاب في بيوتهم وتحولهم الى التعليم كله عن بُعد، ظهر عدم المساواة بين الناس في الحقوق الأساسية مثل التعليم، فالغني يجلب لأبنه أفضل جهاز حاسوب ويستخدم أحسن شبكة إنترنت ويأخذ تعليما متواصلا، اما الفقير فلا تعليم له لانه بكل بساطة لا يستطيع توفير أي شيء.

المعلمين وبالذات في القطاع الخاص تم تسريح جزء كبير منهم، والجزء الاخر تم خصم نسب مالية منهم تم تحت عذر عدم وجود الطلبة وعدم تسديد الاقساط.

تأثر أداء الاقتصاد العالمي والأعمال التجارية بالأزمة الصحية العالمية أدي الى فقدان الحق في العمل نتيجة فقدان الوظائف وتزايد نسب البطالة، وكان عمال اليومية الذين يعتبرون أكثر الفئات التي تضررت اقتصادياً وأصبحت الدول ملزمة بدعم حقوق الإنسان فيها، كما تتحمل الشركات مسؤولية احترام هذه الحقوق داخل مؤسساتها وطوال سلاسل القيمة الاقتصادية الخاضعة لها.

كما عملت الجائحه على غياب المشرعون عن البرلمانات وتتأجل الانتخابات ولا تتعامل المحاكم إلا مع القضايا العاجلة.

المنظومة الصحية: الاخفاقات الممنهجة في أنظمة الرعاية الصحية عملت على الانحدار السريع في الخدمة الطبية المقدمة للمرضى وخاصة في القطاع العام حتى في أقوى الدول وأغناها. وعدم حماية الأطباء والعاملين على خط المواجهة ولم تتوفر معدات خاصة عند أخذ العينات مع عدم توفير خدمات لوجستية مثل الغذاء ولا وسائط نقل جيدة.

ومن الآثار الإجتماعيه للحجر المنزلي إشتدت ظاهرة العنف المنزلي ضد النساء والفتيات في بعض الدول، حتى وضعت السلطات الرسمية فيها أجهزة إنذار طارئة وأرقام هاتفية في الصيدليات ومحلات البيع للتبليغ عن حالات العنف.

وللمساعدة في مكافحة فيروس كورونا، أرسلت منظمة الصحة العالمية اختبارات تشخيصية ومعدات معملية إلى البلاد وفنيين وأطباء مدربين ونشرت معلومات عن المرض

أصبح فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) ساحة قتال جديدة للجيوش والقوات العسكرية والأمنية في مختلف الدول العربية والأوروبية، حيث تدخل جيش التحرير الشعبي الصيني لفرض الالتزام باتباع تعليمات الحجر الصحي، ومنع التجوال في حالات عدة

في دول الاتحاد الأوروبي واستعانة السلطات بالطواقم الطبية العسكرية قامت فرنسا باستدعاء جنودها لتطبيق حالة الطوارئ، ونشرت قواتها في المناطق المتضررة، أعلن عن إقامة مشفىً عسكري قررت السلطات السويسرية تعبئة جنودها لتقديم يد المساعدة للحكومة في حال تفشي المرض. وفي إيطاليا وافقت الحكومة على نشر الجيش لفرض العزل في المناطق الموبوءة بكورونا. وأصبح لقوات حرس الحدود دور أساسي في مقاومة تفشي فيروس كورنا المستجد، خصوصا بعد إغلاق حدود دول الاتحاد الأوروبي لأول مرة في التاريخ. في ألمانيا أعلن الجيش عن استعداداته للمساعدة في جهود التعامل مع أزمة فيروس كورونا في حالة تعرض المؤسسات المدنية الأخرى لضغوط تفوق طاقتها في التعامل مع تفشي الفيروس. وعربياً استخدمت الأردن جيشها في منع حركة المواطنين وتطويق المدن.

في السودان تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في (١٣) مارس (٢٠٢٠) ثم إنتشرت الجائحة في مدينة الخرطوم أولا، حتى (٢٣) مايو (٢٠٢١) بلغ مجموع الحالات المؤكدة في السودان (٣٥،٠٧١) من بينها (٢،٥٦٨) وفاة و(٢٧،٩٤٩) حالة شفاء.

إتخذت الحكومة السودانية عدد من التدابير الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا والحد من انتشارها منها:

١. فرض حظر التجوال من الساعة ٦ مساءً حتى ٦ صباحاً للسيطرة على حركة المواطنين.
٢. تعليق كل الأنشطة التجارية بالولاية. بإغلاق كافة المحلات والأسواق والمطاعم.
٣. إغلاق رياض الأطفال والمدارس حتى الأجنبية منها والمعاهد الدينية ووقف المعسكرات وفصول التقوية مما اضطُر قرابة ستة ملايين الأطفال في السودان للتوقف عن الدراسة.
٤. توقف الدراسة جميع الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأجنبية لمدة شهر.
٥. تأجيل امتحانات الشهادة السودانية العامه إلى أجل يحدد لاحقا.
٦. التوقف عن إصدار تأشيرات ومنع الرحلات لعدد من الدول.
٧. منع التجمعات العامة في الأفراح والأتراح والمناسبات العامة
٨. وقف المهرجانات والإحتفالآت الرسمية والخاصة.
٩. إيقاف حركة الحافلات والبصات السفرية بين الولايات.
١٠. زادت حالآت العنف المنزلي كما ذكرت منظمات حقوقية.
١١. منح العاملين بالقطاع العام إجازة لمدة أربعه شهور.

في (١٨) أبريل (٢٠٢٠) تم فرض حظر التجوال الكامل (٢٤ ساعة) في ولاية الخرطوم . وبعد دراسة التقارير الأخيرة حول الوضع الوبائي في البلاد. أعلنت لجنة الطوارئ عن تخفيف الإجراءات الصحية ووجهت جميع المؤسسات بتهيئة بيئة العمل بما يتوافق وحالة الطوارئ الصحية، ووضع البروتوكولات والموجهات وتوفير المعينات الطبية التي تضمن الحد من انتقال المرض وانتشاره في محيط العمل. لأن رفع الحظر تدريجيا لا يعني أن الجائحة قد انتهت.

حقوق الإنسان وعمل الشرطه

مبادي حقوق الإنسان هي الأساس الذي تُسترشد به الشرطه في عملية التخطيط وتقديم الاستجابة الإنسانية، سواء كانت في مواجهة مباشرة من خلال مراجعة الأفراد لمراكز الشرطة كمشتكين أو مشتكى عليهم أو شهود، أو بشكل جماعي عند التظاهرات أو الاعتصامات.

أن البعد المتعلق بحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من إطار وإستراتيجية الشرطه عند الاستجابة في حالات الطوارئ. وتتصدى للتهديدات الفورية بطريقة متناسبة مع حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وترتبط إجراءات الإنقاذ والإغاثة والتأهيل بمبادي حقوق الإنسان.

الأجهزة الشرطية تدرك أن الأمن الفردي للمواطن هو جزء من الأمن الجماعي المواطن العادي أصبح في عالم اليوم أحد أشخاص القانون الدولي. مما يلزم رجل الشرطة مراعاة قواعد السلوك القانوني في أداء عمله وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو بين المواطنين من رعايا الدولة والأجانب المقيمين فيها

تؤدي واجبات الشرطه في بعض الأحيان إلى ممارسات قد تتعدى على حقوق الإنسان للمتضررين أو تنتهكها مثل القيام بأعمال قسرية تنطوي على استعمال القوة بشكل مفرط أو التطرف في تنفيذ ببعض الإجراءات عند القبض والتفتيش والتحقيق والاستجواب. يتعين على الدول اتخاذ التدابير الإدارية والتشريعية المناسبة التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان أثناء قيام الأجهزة الشرطية بأعمالها.

في (١٧) ديسمبر(١٩٧٩) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم(١٦٩/٣٤) بإقرار مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (رجال الشرطة) التى قدمت مجموعة من المبادئ تحكم عملهم في مجال حقوق الإنسان وأهمها:

١. تأدية الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم في جميع الأوقات بخدمة وحماية المجتمع على نحو يتفق مع درجة المسؤولية التي تتطلبها مهنتهم سندا للقانون والأوامر القضائية.
٢. المحافظة على حقوق الإنسان المحددة والمحمية بالقانون الوطني والدولي. واحترام الكرامة الإنسانية وصونها أثناء قيامهم بواجباتهم.
٣. الحفاظ على سرية المعلومات التى تتعلق بالحق في الحياة أو بالحياة الخاصة أو التى يمكن أن تضر بمصالح أو سمعة الآخرين، ولا ينبغي إفشاء هذه المعلومات إلا بحكم أداء الواجب أو خدمة العدالة.
٤. لا يجوز أن يقوم بأي عمل من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة أو أن يحرض عليه أو أن يتغاضى عنه معللا ذلك بأوامر عليا أو بظروف استثنائية كحالة الطوارئ العامة في الحرب أو عند إضطراب الاستقرار السياسي.
٥. يمكن أن يكون استعمال القوة أمرا استثنائيا، في حالة الضرورة القصوى وفى الحدود اللازمة لأداء الواجب وفقا لمبدأ التناسبية. ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه.
٦. توفير العناية الطبية والحماية التامة لصحة المحتجزين بالإشتراك مع الأطباء.
٧. الامتناع عن ارتكاب أي أفعال إساءة استخدام للسلطة أو إفساد الذمة ومكافحتها.

٨. الإلتزام بمدونة السلوك بشقيها الأخلاقي والقانوني تفرضه الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على الدولة. ومواجهة انتهاكات القانون بكل صرامة وإبلاغ الأمر إلى السلطات العليا المختصة.

في السودان تشكل شرطة الدفاع المدني مكونا هاماً من المكونات التي يوفرها القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين في مناطق النزاعات والكوارث. تأسست عام (١٩٠٧) مع بدايات خدمات السكة حديد في السودان كأول نواه لفرقة مطافئ منظمة كوحده صغيرة بقوة من ضباط الصف والجنود من بوليس ولاية الخرطوم.

في (١٥) فبراير (١٩٧٨) صدر أول قانون ينظم وضعية المطافئ كقوة نظامية مركزية رابعة بعد السجون وفي يناير(1992) تم دمج القوات النظامية تحت لواء قوات الشرطة الشرطة المتخصصه التى تهدف الي حماية الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة من أخطار الكوارث إعادة الإصلاح عقب الكوارث لتأكيد الاستمرار المبكر للحياة اليومية والإنتاج. تقوية الروح المعنوية للمواطنين بوجود قوة قادرة علي التعامل مع الكارثة وتخفيف أثارها. وتقديم الدعم اللازم والفعال للبيئة المجاورة الإجراءات الوقائية. وإجراءات السيطرة ودائرة الوقاية والسلامة. كما إن التدابير الرامية إلى منع انتشار فيروس كورونا في السودان تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية والتسليم والخدمات الى المتضررين من الفياضانات.

من الدراسات السابقة

المقدم، آمنه حمد (٢٠١٢): دور الدفاع المدني في درء كوارث السيول والفيضانات بولاية الخرطوم في الفترة (٢٠٠٦_٢٠١٢)

الهدف الرئيس من الدراسة كان كيفية مواجهة السيول والفيضانات ومعرفة أسباب تكرارها والحد من الآثار الناتجة عنها والعمل على تقديم بعض الحلول لها. أستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق إستبيانات وإجراء عدد من المقابلات، وخلصت الدراسة إلى أن ولاية الخرطوم تتعرض بصورة متكررة لكارثة السيول والفيضانات نسبة لموقعها الجغرافي والتوسع العمراني على حساب الأرض المنخفضة وتمسك بعض الأهالي بمناطقهم التى تقع في مجاري السيول والجهل التام بقوانين وتشريعات الدفاع المدني بالعمل على إزالة الغطاء النباتي والتعدي على الأراضي الزراعية، كما توصلت الدراسة إلى الآثار الكبيرة الاقتصادية والصحية التي أثرت علي الخدمات الصحية والتعليم بصورة واضحة والاجتماعية المنعكسة نفسياً على سكان الولاية. وأهم نتائج الدراسة كانت وجود مخاطر كبيرة للسيول والفيضانات على جميع مناحي الحياة العامة. وإن الإجراءات المتحدة بين

شرطة الدفاع المدني والسلطات الولائية والمجتمع المدني تؤدي إلى تقليل حجم الخسائروتؤدي الى وجود دور فعَّال للدفاع المدني قبل وأثناء وبعد السيول والفيضانات بولاية الخرطوم.

منهج وإجراءات البحث الميداني

نوع البحث

يصنف هذه البحث ضمن نوعية البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميمها

منهج البحث

هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على الدراسة الميدانية. لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة، حيث يتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها ويحللها دون التدخل في مجرياتها (الأغا،٢٠٠٢).

عينه البحث

بلغ عددها (٧٠٠) مواطنا من المتضررين بالفيضانات وبجائحة كورونا في محليات ولاية الخرطوم. تم إختيارها بالطريقة العمدية الحكمية وهي عبارة عن عينة غير احتمالية يتم اختيار مفرداتها على أساس قدرة الفرد على إعطاء المعلومات النوعية التي يحتاجها الباحث عندما يكون بعض الناس يملكون المعلومات التي يريدها.

ادوات البحث

بعد الرجوع الى الدراسات والاستناد على بعض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، قام الباحث بتصميم أستبيان كأداة علمية متبعة في الدراسات الأكاديمية والمسحية، والاستعانة بها بهدف قياس واقعها الحالي للأتجاهات نحو حماية حقوق الإنسان في زمن الأزمات والإضطرابات المقدمه من قبل الشرطه. ويشمل أربع أبعاد أساسية هي الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الأمن.

وهي محددة ضمنيا في الأداة وليس شكلا، وكل بعد يشتمل على (١٥) وبالتالي يكون عدد عبارات الإستبيان (٦٠) عبارة تقيس قيمة من قيم حقوق الإنسان المراد دراستها .ولم يتم توضيح أجزاء الاستبايان للمبحوثين حرصا على الحصول على إجابات موضوعية حسب الواقع وتفاديا من تأثير عنونة الأجزاء على المبحوثين. يجاب عنها من خلال بعدين:

١. التكرار: عدد مرات تكرار إحساس الفرد بالشعور الذي تدل عليه العبارة عندما يقرأها على متصل من (١- ٦).

٢. الشدة: درجة قوة شدة الإحساس بالعبارة، ويجاب عنها من خلال متصل من (١-٧).

يتم تصنيف الإتجاه النفسي وفقا للإستبيان كالتالي:

١.مرتفعًا: إذا حصل الفرد على درجات مرتفعة في البعدين الأول والثاني ومنخفضة في البعد الثالث.

٢.منخفضًا: إذا حصل الفرد على درجات منخفضة في البعدين الأول والثاني، ودرجة مرتفعة في الثالث.

٣.متوسطًا: عندما يحصل الفرد على درجات متوسطة على الأبعاد الثلاثة.

إجراءات صدق وثبات الإستبيان

أولا: الصدق الظاهري(face validity):

يعني أن يقيس المقياس ما وضع لأجله فعلا. قام الباحث بعرض المقياس في صورته الأولية على مجموعه المختصين في القياس من عدد من أساتذة الجامعات، بهدف فحص العبارات وتحديد مدى ملائمة كل عبارة من عبارات الأستبيان لموضوع البحث والتعديل فيها بالإضافة أو الحذف أو التعديل. وبعد التأكد من صحة المفردات ووضوحها أخذ الباحث بالتوجيهات والتعديلات المقترحة وهي:

١. تعديل صياغة بعض العبارات بما يتلائم مع مجتمع البحث الحالي.

٢. تغير صياغة الأستبيان من صيغ أستفهامية إلى صيغ تقريرية.

٣. تغيير خيارات الأجابة من صيغ خماسية إلى صيغ ثلاثية.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلى(الصدق البنائي)

هو مدى إرتباط العبارات مع بعضها داخل الإستبيان. وإيضا إرتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للأستبيان، وكلما كانت الأبعاد متجانسة فيما تقيس كانت درجة الإتساق فعالية في ما بينها. أستخدم الباحث معادله الفا_ كرونباخ (Alpha_Cornpach) للإستبيان ككل، وكانت جميع معاملات الأرتباط دالة إحصائيا، تراوح بين(٠,٨٧). وعليه جاء معامل الاتساق الداخلي لفقرات الأستبيان ككل يساوي (٠,٨١٥) وكانت كل معاملات الارتباط للعبارات تعبر عن اتساق داخلي له معنى.

ثالثا: إجراءات الثبات

المقصود بثبات الأستبيان أن يعطي نفس النتيجة، إذا تمت إعادته أكثر من مرة في ظروف متشابهة. أستخرج الباحث معامل الثبات أولا بطريقة إعادة تطبيق المقياس على عينة عشوائية من (٦٠) فردا. ولمزيدا من التاكيد أستخدام أيضا معادلة (بيرسون) لإيجاد معامل الإرتباط بين التطبيقين، وبلغ معامل الثبات (٠,٧٥) وكانت جميع معاملات الارتباط دالة عند(٠,٠١) وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات الإستبيان، وبالتالي تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه.

إجراءات البحث الميدانية

بعد أن قام الباحث بجميع خطوات التأكد من صلاحية الاستبيان وتمتعه بالمواصفات المطلوبه قام بتوزيع (٧٥٠) إستبيان في مجتمع البحث وهو سكان ولاية الخرطوم في المناطق المتضررة من السيول والفيضانات ومن جائحة كورونا في ولاية الخرطوم من بواقع (١٠٠) من كل محلية. تم جمع (٧٣٠) إستبيان فقط، وكان هناك حوالي (٣٠) إستبيان تالف غير صالح للتحليل.

بعد جمع وتفريق بيانات البحث وفقا للتموزج المعتمد، وبناء على فروض وأهداف البحث تمت معالجة البيانات بواسطة الحاسب الألي ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الأجتماعية (SPSS) (Statistical Package for social science) لعدد (٧٠٠) استبيان بإستخدام المعادلات الإحصائية التالية:

١. معاملة الفا كرونباخ للتحقق من الصدق والثبات.
٢. معامل ارتباط بيرسون.
٣. اختبار (ت) لمعرفة السمة المميزة لمجتمع واحد.
٤. اختبار(ت) لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق في النوع {ذكور/ إناث}.
٥. إختبار(أنوفا) لتحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق تبعا للعمر والمستوى التعليمي ومنطقة السكن.

نتائج البحث

للتحقق من الفرض الأول الذي ينص على:

(حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة تتميز بالإنخفاض)

قام الباحث بأستخدام معامل (ت) لمجموعة واحدة وجاءت قيمة (ت) المحسوبة في أبعاد المقياس الأربعه (الحق في الحياة الحق في الصحة الحق في التعليم الحق في الأمن) أكبر من القيمة الإحتمالية (0.001) في جميع الأبعاد مما يعني إن السمة العامة تتميز بالإيجابية.

أختلفت هذه النتيجة مع توقعات الباحث الذي لاحظ من خلال طبيعة عمله كثرة شكوى المواطنين من ضعف إستجابة الشرطه وعدم تفعيل والمساءلة القانونية. مما عمل على إنخفاض في درجة الرضا عن إداءها بصفة عامة وفي زمن الإضطرابات والكوارث بصفه خاصة.

الفرض الثاني:

(هناك علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا وأداء رجال الشرطة).

لدراسة هذا الفرض أستخدام الباحث إرتباط بيرسون، وجاءت قيمة الارتباط (٠,٠٧١) والقيمة الاحتمالية لها بلغت (٠,٠١٢) ووهى قيمة دالة احصائياً على وجود علاقة إرتباطية طردية بين المتغيرين.

الفرض الثالث:

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطة وفقا لمتغير النوع (ذكر/أنثى)).

كانت قيمة (ت) المحسوبة في جميع الأبعاد أكبر من مستوى المعنوية (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير النوع (ذكور/ إناث)، ما عدا في بعد الأمن لصالح النساء. ويرى الباحث إن المتغيرات القائمة على النوع في معظم الدراسات تأخذ الآن في التراجع، والمرأة الأم هي الأكثر تضررا إقتصاديا ونفسيا.

الفرض الرابع:

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطه وفقا لمتغير العمر).

للتحقق من هذا الفرض إستخدم الباحث إختبار تحليل التباين. وكانت النتيجة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر. ومؤشرات الفئات العمرية أصبحت تعتبر ضعيفة وغير كافية، ومع ذلك يبقى إدراجهما ضروريا لتفسير النتائج. أثبتت النتائج عدم مشاركة شريحة مهمة من المبحوثين المتراوحة أعمارهم بين(١٨_٢٢) ويمثلون طلاب الجامعات.

الفرض الخامس:

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا المقدمه من قبل رجال الشرطه وفقا لمتغير المستوي التعليمي).

رغم إن درجة التعليم تؤثر على إدراك الفرد للأشياء، ولكن في نتائج البحث لم يجد الباحث أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الفرض السادس:

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حماية حقوق الإنسان في زمن الفيضانات أثناء جائحة كورونا من قبل رجال الشرطه وفقا لمتغير مكان السكن (المدينه أو الريف).

أستخدم الباحث تحليل التباين الاحادى (انوفا) لمعرفة الفروق ولم يجد فروق وفقا لمتغير مكان السكن (المدينه أو الريف).

مناقشة نتائج البحث

وجد الباحث إن بعد الحق في الحياة يمثل (٨٠%) من الإجابات. يليه بعد الحق في التعليم (٧٦%) وكان لهما الاثر الاكبر على اتجاهات المواطنين، جاء الحق في الصحة بنسبة (٧٢%). فالكثيرين يعتقدون إن الدوله لا تحس بهم ولا تهتم لأمرهم. وجاء بعد الحق في الأمن النفسي حوالي(٧٠%) من المبحوثين كانوا يعانون من الأثار النفسية والأجتماعية السالبة ومن أضطراب ما بعد الصدمة. ومن الخوف من آثار الكارثة وكان جميع المتأثرين من مناطق ريفية ومن مستويات تعليمية وأجتماعية متوسطة، عند السؤال عن العدالة والشفافية في أعمال الإغاثه كانت الأجابات هي لا بنسبة(٦٥%) نسبه لضعف ثقة المواطن في توفير الاحتياجات الاساسية **أو** ثقافة الخدمات كإستمالة للمحتاجين لأغراض سياسية فقط. كما إن معظم المساعده التي قدمتها الشرطه لا ترقى إلى مستوى تطلعاتهم وأبعد ما تكون تعبيرا عن رغباتهم واهتماماتهم.

لا تتخذ الشرطه أي تدابير استعجالية، بما في ذلك حالات الطوارئ، قانونية ومتناسبة وضرورية وغير تمييزية، وأن تكون محددة من حيث التركيز والمدة، وأن تتبع أقل نهج تدخلي ممكن لحماية الصحة العامة. كثيرا ما يصل عناصر الإنقاذ من رجال الشرطه الى المناطق المتضرره بالقوارب أو المروحيات فقط. لأن الفيضانات ألحقت الأضرار بالبنية التحتية الحيوية. وجرفت الجسور وقطعت طرق المواصلات وحوّلتها إلى بحيرات.

إنتشرت قوات الشرطه للبحث عن ناجين علقوا جرّاء الفيضانات ونجحت في الوصول الى المفقودين وعملت على إنتشال الغرقي وتم نقل آلاف المتضررين الى مراكز إقامتها مؤقتا، أو الى مراكز آمنه وتحديد مناطق آمنة للأسر من أجل تشجيع التضامن وتوفير الدعم للمتضررين. وتوفير الخيام المناسبة في المناطق التي فروا إليها النازحين الأشخاص مع اهتمام خاص بالمسنين وذوي الاعاقة والاطفال.

وإيلاء احتياجات الجماعات الفرعية الضعيفة والمهمشة ضمن المجموعة الأكبر من المستفيدين. حيث يحتاج الكثير منهم إلى المأوى والغذاء على الفور على المدى الطويل.

رغم المخاوف من انتشار فيروس كورونا المستجد. التى فرضت الحاجة للمحافظة على التباعد الاجتماعي وخفضت القدرة الاستيعابية للمناطق الآمنه. عملت على تنظيم جهود إجلاء السكان وتقديم ملزمات المساعدة الإنسانية المتعلقة بالغذاء بطريقة تراعى احترام القيم الثقافية والممارسات التقليدية.

أعقاب الأمطار الغزيرة والفيضانات، ظهرت كثير من الأوبئه والأمراض مثل الكوليرا كما ساهمت الشرطه في إيصال الخدمات المنقذة للحياة مثل الأدوية والإمدادات الصحية والناموسيّات للوقايد من الذباب والباعوض. شملت استجابة السريعة لاحتياجات السكان في هذه المناطق تزويد السكان بالخيام وتأمين حاجتهم من خزانات المياه.

العام الدراسي المعقد بسبب الفيضانات غير المسبوقة السودان والظروف البيئية بسبب إجراءات كرونا الصحية كانت أكبر تحدي لقوات الشرطه في تأمين بيئة آمنة امتحانات الشهادة السودانية الذي يؤهل لدخول الجامعة، بعد أطول عام دراسي بدأت صباح الأحد (١٤) سبتمبر في كل الولايات. وجلس أكثر من نصف مليون طالب وطالبة للامتحان.

قامت قوات الشرطه كعادتها كل عام بالإشراف على الامتحانات تجهيزها وتأمين نقلها بطائرات عسكرية من الخرطوم الى كل الولايات حتي مناطق النزاعات، ووفق خطط محكمة وكانت المشكله الأكبر في مدينة سنجة في ولاية سنار حيث انهارت معظم المدارس واستبدلت بمراكز أخرى آمنة. أما المراكز خارج السودان فقد أرسل مندوبون من وزارة التربية والتعليم قبل فترة كافية للتجهيز لها.

انطلقت الشرطه مبادرات لترحيل الطلاب لمراكز الامتحانات بالمجان في الولايات المختلفه، حتى نضمن وصول جميع الطلاب قبل موعد الامتحان الى مراكز الإمتحانات في المدارس المتضررة، كما أن الطرق غير سالكة العديد من المحليات. ثم إرجاعهم للمنزل. قد بدأت المبادرة بدأت بنقل الطلاب الممتحنين في شهادة الأساس.

أثناء جائحة كورونا

قد يشمل دور الشرطه إنفاذ أوامر الصحة العامة مثل:

١. تأمين محيط المناطق الملوثة.
٢. التحقيق في أي مشاهد بيولوجية مشتبه بها.
٣. مراقبة الإلتزام بارتداء الكمامة.

٤. مخاطبة الجمهور وتوعيتهم بمخاطرها للحد من انتشار الفيروس.

٥. مراقبة الحجر الصحي

٦. توجيه الأشخاص للإحتفاظ بمسافات التباعد الجسدي.

٧. منع الاكتظاظ في المجمعات التجارية وأماكن الشراء.

٨. فضّ التجمعات.

٩. التدقق في قيود السفر.

١٠.السيطرة على الحشود.

١١.حماية المخزونات الوطنية من اللقاحات أو غيرها الأدوية.

أشرفت الشرطه على إجراءات التباعد الاجتماعي في إجلاس للطلاب للإمتحان وتم توزيع معقمات وكمامات للطلاب بسبب كورونا.

تعرض أفراد الشرطه في مناطق الإضطرابات السياسية الصراع المسلح لأخطار أمنية شديده تتراوح بين القتل والأسر والتعذيب. إوكثيرا ما تم إعاقة وصول الشرطه لتقديم المساعدة الإنسانية أو منعها نتيجة قيود سياسية المتاريس. لذلك كانت حماية أفراد الشرطه العاملين في الخطوط الأمامية ممن يقدمون خدمات حيوية للمواطنين تعد أمراً أساسياً خلال مواجهة جائحة كورونا. لكي يتمكنوا من الاستمرار في خدمة المواطنين وحمايتهم، من اليوم الأول تم تسليم أفراد الشرطه كمامات الوجه الطبية ومعقمات اليد في جميع الوحدات الشرطية، خاصة في ولاية الخرطوم لكونها الأكثر اكتظاظاً بالسكان.

في كل الأزمات الإنسانية تتعرض حقوق الإنسان للخطر، من خلال احترام حقوق الإنسان في وقت الأزمة ستظهر حلولا أكثر فعالية وشمولا للحالات القادمه. وسيزيد تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من القدرة على الصمود على المدى الطويل.

في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ مايو ٢٠١٩، نظَّم مكتب اتصال اليوناميد وفريق الأمم المتحدة القطري الولائي بجنوب دارفور بالشراكة مع شرطة الولاية ورشة عمل لتدريب مدربين بالشرطة السودانية لمدة أسبوعين حول حقوق الإنسان. ركزت الدورة التدريبية أساسًا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبتركيز خاص على العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي.

أهم التوصيات:

١. إنشاء مركز تنسيق شرطي عربي موحد للإدارة الشاملة المتكاملة للأخطار وللوقاية من الكوارث الطبيعية

٢. مشاركة المتضررين والمستفيدين والتشاور معهم وعدم التمييز والمساءلة.

٣. أن تعمل الدولة على تدريب وتأهيل أفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

٤. أنشاء مراكز للدراسات والبحوث في وزارة الداخلية لإدارة الاستجابة والإعمار في حالات الطوارئ والوقاية من الكوارث بشكل فعال.

٥. تعزيز مفهوم ثقافة حقوق الإنسان لدي ضباط الشرطه.

٦. رفع نسبة وعي المواطنين بأهمية عمل قوات الشرطه أثناء الأزمات والكوارث.

٧. التنسيق بين الدول العربية لوضع إطار تنظيمي محدد بتعزيز حقوق أفراد الشرطه وحمايتهم في حالات الأزمات والكوارث.

٨. يجب على وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات جديدة نحو عمل الشرطه في أوقات الأزمات والكوارث يعتمد على وعي الأفراد وفهمهم وتدعيم الاتجاهات والقيم أكثر من تغييرها مما يؤدي إلى الانسجام الاجتماعي بين الشرطه والمواطنين.

٩. الخطاب الحكومي للمنكوبين يجب أن يتميز بالوضوح والشفافية ويعتمد على دراسة الحالة النفسية للمواطنين على أساس صحيح، وأن يكون خطاباً متعدد الأبعاد وليس أحادياً. حسب رغبات واحتياجات ومعاناة الشريحة الموجه لها الخطاب الإعلامي التى أصبحت أكثر وعيا وإدراكا بحقوقها وواجباتها.

١٠. في أعمال الأغاثه يجب أن تراعي الفروق الثقافية بين المناطق المتضرره

١١. أستخدام تكنولوجيا وسائل التواصل الاجتماعي: اصبحت الوسيلة الافضل والاسهل للتواصل بين الناس. ذلك بتكلفة مادية قليلة.

١٢. أعداد كثير من الدراسات العلمية في أبعادها المختلفة. وإنشاء مراكز وطنية متخصصة ومستقلة في الدول العربية تلتزم بمعايير الجودة العلمية.

١٣. الإدارة الجيدة للبنى التحتية للطبيعة لمناطق الفيضانات ستقلل من الخسائر البشرية والمادية المترتبة عن الكوارث الطبيعية .

١٤. حماية أفراد الشرطه العاملين في الخطوط الأمامية ممن يقدمون خدمات حيوية للمواطنين تعد أمراً أساسياً خلال مواجهة جائحة كورونا

١٥. تصميم نُظُم لتقديم الشكاوى والملاحظات التعقيبية وتنفيذها بوصفها عمليات تشاركية.

١٦. يلتزم أفراد الشرطه بالحيادية التامه ومنع إستخدام الكوارث الإنسانية لأغراض سياسية، وعدم إستغلال الأحزاب الاحتياجات الناشئة عن حالات الطوارئ من أجل استمالة الناس كسب شعبية جماهيرية

١٧. تجنب الواسطات والمحسوبية السياسية عند تقديم الدعم الإنساني.

١٨. وضع مبادئ توجيهية عند التعامل مع النساء والأطفال وذوي الإعاقة.

١٩. سنّ قوانين وطنية تشمل أحكاماً في الميزانيات الوطنية السنوية للطواري بشأن توفير مخصصات إضافية لأفراد الشرطة العاملين في مناطق الأزمات والكوارث

٢٠. المساءلة ينبغي وضع آليات للمساءلة لكل من يتقاعس عن إعمال الحقوق.

٢١. الدعم النفسي- الاجتماعي في حالات الطوارئ.

٢٢. ضوابط التدخل في العنف المبني على النوع أو القبيله.

٢٣. توفر توجيهات قانونية وسياسية وعملية لمنسوبي الشرطه العاملين في المجال الإنساني لضمان حماية حقوق الأشخاص المتضررين في حالات الطوارئ.

٢٤. صياغة إطار قانوني ملزم للتعاون والتنسيق بين دول حوض النيل.

المراجع

١. أوكونور، وجيم وهاء وجون وكوستا(٢٠٠٤): أكبر فيضان في العالم في الماضي والحاضر: أسبابها ومقادير: وزارة الداخلية وهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية واشنطن، العاصمه.

٢. شمو، على(٢٠٠٣): نحو منهجية علمية لدراسة الرأى العام السوداني

المراجع الأجنبية

1. Amnesty International (2020): Universal Declaration of Human Rights. www.amnesty.org, Retrieved 12-7-2020.
2. Gabrielle Beman,Daniel Calderbank (2008): The Human Rights-Based Approach to Journalism, Thailand: NESCO, Page 11.